



مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

مرصد أبعاد التحليلي

اتجاهات المشهد اليمني ودلالاتها لصناع القرار ومراكز الأبحاث



أبريل 2026

1. تمهيد ومنهجية التقرير
2. مؤشرات الرصد العام
3. الملخص التنفيذي
4. القراءة التحليلية العامة
5. المرصد السياسي
6. المرصد الاقتصادي
7. المرصد العسكري والأمني
8. المرصد الإنساني
9. مصفوفة التأثير الاستراتيجي
10. الاتجاهات الصاعدة والمتراجعة
11. فرص بحثية وتوصيات ختامية
12. ملحق آلية الرصد المطورة

منهجية موجزة

يعتمد التقرير على تحويل الرصد الشهري من قائمة أخبار إلى أداة تحليلية، عبر الجمع بين المؤشرات الكمية، وتصنيف القضايا، وقراءة الاتجاهات، وتقدير مستوى التأثير، وربط الأحداث بدلالاتها لصنّاع القرار ومراكز الأبحاث.

الهدف من النسخة المطورة

تقديم رصد لا يكتفي بتسجيل ما حدث، بل يجيب عن سؤال: ماذا يعني ما حدث؟ وما أثره المحتمل؟ وما التوصية العملية المرتبطة به؟

بؤشرات الرصد العام

بلغ إجمالي المواد المرصودة خلال شهر أبريل 2026 91 مادة، توزعت على أربعة ملفات رئيسية: السياسي، الاقتصادي، العسكري والأمني، والإنساني. وقد أظهرت المؤشرات الكمية هيمنة واضحة للملفين السياسي والعسكري/الأمني، مقابل حضور إنساني مهم، وضعف لافت في التغطية الاقتصادية.

35

مادة سياسية

34

مادة عسكرية وأمنية

19

مادة إنسانية

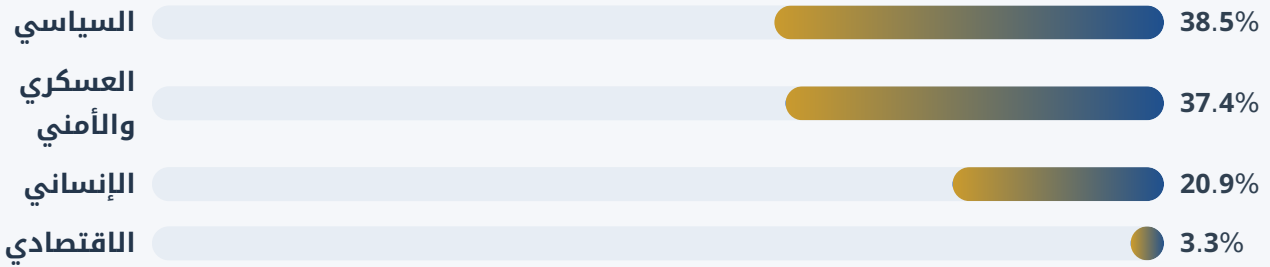
3

مواد اقتصادية

91

إجمالي المواد المرصودة

إنفوغرافيك: توزيع مواد الرصد حسب المجال



المجال	عدد المواد	النسبة التقريبية	الدلالة السريعة
المرصد السياسي	35	38.5%	استمرار مركزية التسوية والمسار الأممي ومواقف الحكومة والقوى المحلية.
المرصد العسكري والأمني	34	37.4%	حضور قوي لأمن الملاحة، الاغتيالات، وإعادة ترتيب التشكيلات العسكرية.
المرصد الإنساني	19	20.9%	تدهور إنساني متواصل بفعل نقص التمويل والانتهاكات والقيود.
المرصد الاقتصادي	3	3.3%	ضعف الحضور الرصدي رغم مركزية الاقتصاد في الاستقرار.

! دلالة المؤشر: كان شهر أبريل سياسيًا وأمنيًا بامتياز. ويشير ضعف الحضور الاقتصادي إلى ضرورة تطوير أدوات الرصد الاقتصادي في الأعداد المقبلة، ليشمل الإيرادات، الرواتب، العملة، الأسعار، الوقود، والخدمات العامة.

ملخص التنفيذي

- 1** هيمنة الملفين السياسي والعسكري/الأمني: أظهر رصد أبريل أن المشهد اليمني لا يزال محكومًا بثنائية السياسة والأمن، إذ شكّل الملفان معًا أكثر من ثلاثة أرباع المواد المرصودة.
- 2** استمرار مركزية المسار الأممي دون اختراق حاسم: حضر المبعوث الأممي والأمم المتحدة في عدد واسع من المواد، لكن هذا الحضور ترافق مع انتقادات حكومية ومحلية لطريقة التوصيف والتمثيل.
- 3** تصاعد أهمية أمن الملاحة والبحر الأحمر: برز الملف البحري بوصفه قضية تتجاوز الشأن اليمني إلى الأمن الإقليمي والدولي وسلاسل التجارة والطاقة.
- 4** عدن في قلب الهشاشة الأمنية: شكّلت قضية اغتيال عبدالرحمن الشاعر وتداعياتها اختبارًا لقدرة السلطات على كشف الجناة ومنع الإفلات من العقاب.
- 5** تدهور إنساني متواصل مع نقص التمويل: عكست مواد الرصد تحذيرات متكررة من اتساع الاحتياجات، الجوع، تراجع الصحة، واحتجاز العاملين الإنسانيين والصحفيين.
- 6** ضعف الحضور الاقتصادي لا يعني ضعف الأزمة: تكشف قضايا الإيرادات والرواتب والمعلمين أن الاقتصاد عامل مباشر في شرعية الدولة واستقرار المجتمع.

لقراءة التحليلية العامة

يكشف رصد أبريل 2026 عن مشهد يمضي يتحرك ضمن ثلاثة مسارات متداخلة. الأول، مسار سياسي تفاوضي متعثر، تدفع فيه الأمم المتحدة وبعض الأطراف الدولية باتجاه تسوية سياسية وخفض للتصعيد، بينما تصر الحكومة اليمنية على أن أي عملية سياسية يجب أن تقوم على استعادة مؤسسات الدولة، وحصر السلاح، وإنهاء التمرد المسلح.

الثاني، مسار أمني وعسكري هش، يتصل من جهة بالتهديدات البحرية والحوثية، ومن جهة أخرى بالاختلالات الأمنية داخل المناطق المحررة، ولا سيما في عدن، وتعز، وحضرموت، وشبوة، وأبين.

الثالث، مسار إنساني متدهور، يتأثر بنقص التمويل، والقيود على العمل الإنساني، والانتهاكات، وملف المحتجزين، وتداعيات التصعيد الإقليمي على الغذاء والإمدادات.

سياسي

إدارة أزمة أكثر من صناعة حل شامل، مع استمرار نشاط أممي ودولي لا يرقى إلى اختراق جوهري.

أمني

تداخل بين تهديدات البحر الأحمر والهشاشة الداخلية في المدن والمناطق المحررة.

إنساني

أزمة تمويل وحماية ووصول إنساني، لا مجرد أزمة احتياجات ومعيشة.

وعليه، فإن أبريل لم يكن شهرًا عابرًا في سياق الرصد، بل كشف عن استمرار الاتجاهات العميقة التي تحكم الأزمة اليمنية: تعثر التسوية، هشاشة الدولة، تعدد مراكز القوة، تصاعد البعد الإقليمي، واستمرار الضغط الإنساني.

المرصد السياسي

أبرز القضايا السياسية

حضرمت وشبوة

الحوار الجنوبي

اليمن والخليج

مواقف الحكومة

الدعم الأوروبي

النشاط الأممي

الحضور الدبلوماسي

تركز الرصد السياسي خلال أبريل حول النشاط الأممي والدولي المرتبط بالتسوية السياسية، والدعم الأوروبي لمسار السلام، ومواقف الحكومة اليمنية من خطاب المبعوث الأممي، وتطورات الحوار الجنوبي، والتوترات المحلية في شبوة وحضرمت، وتعزيز الحضور الدبلوماسي اليمني، إضافة إلى الموقف اليمني من التطورات الإقليمية وأمن الممرات المائية.

الاتجاه العام

يُظهر الرصد السياسي أن المسار اليمني لا يزال يدور حول سؤالين مركزيين: ما شكل التسوية الممكنة؟ ومن يملك شرعية التمثيل والتفاوض؟ ففي الوقت الذي يؤكد فيه المبعوث الأممي أهمية الدعم الدولي لإنجاح التسوية، تتمسك الحكومة اليمنية بشرط استعادة مؤسسات الدولة وحصر السلاح بيدها.

الدلالة السياسية: العملية السياسية لا تزال في مرحلة إدارة الأزمة، لا حلها. فاللقاءات الأممية والدولية مستمرة، لكنها لا تنتج حتى الآن تحولاً واضحاً في بنية الصراع.

تقدير موقف

- استمرار الجمود المنضبط: استمرار الاتصالات واللقاءات دون اتفاق شامل.
- تفاهات جزئية محدودة: خاصة في ملفات المحتجزين، خفض التصعيد، أو الترتيبات الإنسانية.
- تصعيد سياسي وإعلامي: في حال استمر شعور الحكومة والقوى المؤيدة لها بأن المسار الأممي يتعامل مع الحوثيين بلغة أقل حسماً من المطلوب.

توصيات سياسية

- إعادة بناء خطاب سياسي يوازن بين الانفتاح على التسوية والتمسك بمرجعيات الدولة.
- مطالبة الأمم المتحدة بوضوح أكبر في توصيف أطراف الصراع ومسؤولياتها.
- توحيد موقف القوى المناهضة للحوثيين تجاه أي عملية سياسية مستقبلية.
- تعزيز الحضور الدبلوماسي اليمني في العواصم المؤثرة.

المرصد الاقتصادي

رغم محدودية عدد المواد الاقتصادية، فقد ركز الرصد على ثلاث قضايا: ضبط الإيرادات وفرض هيبة الدولة، دعم الاستقرار الاقتصادي وتجنيد اليمن التصعيد الإقليمي، ومطالب نقابة معلمي تعز بزيادة المرتبات وانتظام صرفها وتسوية الأوضاع الوظيفية.

الاتجاه العام: الحضور المحدود للملف الاقتصادي في الرصد يكشف فجوة بين حجم الأزمة الاقتصادية الفعلية وحجم تمثيلها في المتابعة الشهرية.

الدلالة الاقتصادية

القضية الاقتصادية لم تعد ملفاً فنياً أو خدمياً فقط، بل أصبحت عاملاً مباشراً في شرعية الدولة واستقرار المناطق المحررة. فضعف ضبط الإيرادات، وعدم انتظام المرتبات، وتراجع الخدمات، كلها عوامل تؤثر في علاقة المواطنين بالحكومة، وتفتح المجال أمام الاحتجاجات، وتزيد هشاشة الجبهة الداخلية.

تقدير موقف

إذا استمرت الفجوة بين الخطاب السياسي حول استعادة الدولة وبين ضعف الأداء الاقتصادي والخدمي، فإن قدرة الحكومة على ترسيخ سلطتها في المناطق المحررة ستبقى محدودة. كما أن أي عملية سياسية لا تراعي البعد الاقتصادي ستكون معرضة للفشل، لأن الاستقرار لا يُبنى فقط باتفاق سياسي، بل بإدارة اقتصادية قادرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات والثقة.

توصيات اقتصادية

- إنشاء مؤشر شهري لقياس الوضع الاقتصادي في المناطق المحررة.
- توسيع الرصد ليشمل أسعار الصرف، الوقود، السلع الأساسية، المرتبات، والإيرادات.
- ربط ضبط الإيرادات بإصلاحات مؤسسية شفافة لا بإجراءات مؤقتة.
- التعامل مع ملف المعلمين والرواتب بوصفه قضية استقرار اجتماعي.

أبرز القضايا

الوازعية وتعز

الهجرة غير المشروعة

إعادة الهيكلة

البحر الأحمر

أمن الملاحة

اغتيال عبدالرحمن الشاعر

التحديات الحوثية

شكل الملف العسكري والأمني ثاني أكبر مجال في الرصد، بواقع 34 مادة. وتمحورت أبرز القضايا حول اغتيال عبدالرحمن الشاعر في عدن، الإدانات المحلية والدولية للجريمة، التهديدات البحرية، تأمين مهمة أسبيدس الأوروبية مرور نحو 1800 سفينة تجارية، إعادة هيكلة ودمج التشكيلات العسكرية والأمنية، وضبط الهجرة غير المشروعة.

تهديد استراتيجي

يتعلق بالبحر الأحمر، باب المنذب، الحوثيين، وأمن الملاحة، وتأثير ذلك على التجارة الدولية والطاقة.

تهديد داخلي

يتعلق بالاغتيالات، الانفلات الأمني، التشكيلات المسلحة، وضعف احتكار الدولة للقوة.

قضية عدن: الاغتيالات واختبار الدولة

كشفت قضية اغتيال عبدالرحمن الشاعر عن استمرار هشاشة الوضع الأمني في عدن. وتكمن أهمية القضية في أنها لم تكن مجرد حادث أمني منفصل، بل تحولت إلى اختبار لقدرة السلطات الأمنية والقضائية على كشف الجناة، وملاحقة المتورطين، ومنع عودة الاغتيالات كأداة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية والاجتماعية.

أمن الملاحة: اليمن في قلب الأمن الدولي

أظهر رصد أبريل أن اليمن لا يزال في قلب معادلة أمن الملاحة الدولية. فالدعوات اليمنية إلى استراتيجية دولية شاملة لمواجهة التهديدات البحرية، والإشارة إلى دور مهمة أسبيدس الأوروبية، تؤكد أن البحر الأحمر وباب المنذب لم يعودا مجرد ملف أمني يمني، بل قضية دولية ترتبط بالتجارة والطاقة وسلاسل الإمداد.

توصيات أمنية

- التعامل مع ملف الاغتيالات كقضية أمن قومي داخلي.
- تسريع التحقيقات وإعلان نتائج شفافة في القضايا الأمنية الكبرى.
- دعم مسار دمج التشكيلات العسكرية والأمنية ضمن مؤسسات الدولة.
- بناء وحدة يمنية متخصصة لمتابعة أمن البحر الأحمر وباب المنذب.

المرصد الإنساني

أبرز القضايا الإنسانية

الصحفيون

المحتجزون

18 مليون مهددون بالجوع

22 مليون محتاج

الرعاية الصحية

نقص التمويل

الإخفاء القسري

ركز الرصد الإنساني خلال أبريل على تدهور خدمات الرعاية الصحية للأطفال بسبب نقص التمويل، واحتياج أكثر من 22 مليون يماني للمساعدات، وتهديد أكثر من 18 مليون شخص بالجوع الشديد، وتأثير الصراع الإقليمي على وصول الإمدادات الطارئة، والانتهاكات بحق المعلمين، واحتجاز موظفي الأمم المتحدة والعاملين الإنسانيين والصحفيين.

الاتجاه العام: الأزمة في اليمن لم تعد أزمة احتياجات فقط، بل أزمة حماية وتمويل ووصول إنساني، مع استمرار القيود والانتهاكات وتراجع قدرة المنظمات على العمل.

الدلالة الإنسانية والسياسية

يحمل الملف الإنساني دلالة سياسية مهمة. فاستمرار تدهور الوضع الإنساني يضغط على الحكومة والمجتمع الدولي، لكنه في الوقت نفسه يكشف مسؤولية الأطراف التي تفرض القيود، أو تعرقل الوصول، أو تحتجز العاملين الإنسانيين. كما أن تدهور الخدمات في مناطق الحكومة يؤثر على شرعيتها، بينما الانتهاكات في مناطق الحوثيين تكشف طبيعة الحكم القائم على القمع والسيطرة.

ملف المحتجزين

برز ملف المحتجزين بقوة في أبريل، سواء من خلال موظفي الأمم المتحدة المحتجزين لدى الحوثيين، أو الصحفيين، أو المحامي عبدالمجيد صبرة، أو السياسي محمد قحطان. ويشير هذا الحضور إلى أن قضية المحتجزين تحولت إلى ملف سياسي وإنساني ضاغط، لا يمكن تجاوزه في أي مسار تفاوضي قادم.

توصيات إنسانية

- جعل ملف المحتجزين شرطًا إنسانيًا ثابتًا في أي تفاوض.
- تعزيز التنسيق مع المنظمات الدولية لتوثيق القيود والانتهاكات.
- الضغط لزيادة التمويل الإنساني، خصوصًا في الصحة والغذاء.
- إنشاء آلية رصد شهرية للاحتياجات الإنسانية حسب المحافظات.

مصفوفة التأثير الاستراتيجي

القضية	الفاعلون الرئيسيون	مستوى التأثير	النطاق	الدلالة	التوصية
التسوية السياسية	الأمم المتحدة، الحكومة، الحوثيون	عالي	محلي / دولي	استمرار المسار دون اختراق حاسم	توحيد الموقف الحكومي ورفع وضوح شروط التسوية
أمن البحر الأحمر	الحوثيون، الحكومة، أوروبا، الولايات المتحدة	عالي	إقليمي / دولي	اليمن في قلب أمن التجارة والطاقة	بناء استراتيجية يمنية-دولية لأمن الملاحة
اغتيال الشاعر	السلطات الأمنية، القوى السياسية، المجتمع الدولي	عالي	محلي / دولي	اختبار لقدرة الدولة على فرض الأمن	تحقيق شفاف ومحاسبة الجناة
إعادة هيكلة القوات	الحكومة، التشكيلات المسلحة	متوسط-عالي	محلي	فرصة لاستعادة احتكار القوة	تسريع الدمج ضمن الدفاع والداخلية
الأزمة الإنسانية	الأمم المتحدة، الحوثيون، الحكومة، المنظمات	عالي	محلي / دولي	نقص التمويل والقيود يفاقمان الأزمة	زيادة التمويل وربط المساعدات بضمانات الوصول
المحتجزون	الحوثيون، الأمم المتحدة، منظمات حقوقية	عالي	إنساني / سياسي	ملف ضاغط على أي تسوية	جعله أولوية تفاوضية عاجلة
ضعف الرصد الاقتصادي	الحكومة، المؤسسات الاقتصادية	متوسط	محلي	غياب المؤشرات يضعف تقدير الأزمة	إنشاء مؤشر اقتصادي شهري

قراءة المصفوفة

تكشف المصفوفة أن القضايا الأعلى تأثيرًا ليست بالضرورة الأكثر عددًا فقط، بل هي القضايا التي تتصل بمستقبل الدولة، وأمن الملاحة، وشرعية الحكومة، وإمكانية التسوية، ووضع المدنيين والمحتجزين. لذلك ينبغي أن يكون الرصد الشهري أداة لترتيب الأولويات لا مجرد أرشيف للأحداث.

الاتجاهات الصاعدة والمتراجعة :

الاتجاهات الصاعدة

- أمن الملاحة والبحر الأحمر.
- الانتقادات الحكومية للمسار الأممي.
- ملف الاغتيالات والأمن الداخلي في عدن.
- قضية المحتجزين والعاملين الإنسانيين.
- إعادة هيكلة التشكيلات العسكرية والأمنية.

الاتجاهات المتراجعة أو ضعيفة الحضور

- الاقتصاد الكلي.
- ملف الخدمات العامة.
- المؤشرات المحلية حسب المحافظات.
- رصد الرأي العام والاحتجاجات المعيشية.
- تتبع مؤشرات الأسعار والعملية والرواتب.

عاشراً: فرص بحثية لمراكز الدراسات

- مستقبل المسار الأممي في اليمن بين إدارة الأزمة وصناعة التسوية.
- أمن البحر الأحمر وباب المندب: موقع اليمن في معادلة التجارة الدولية.
- الاغتيالات السياسية في المناطق المحررة وأثرها على بناء الدولة.
- إعادة هيكلة التشكيلات العسكرية: الفرص والتحديات.
- الأزمة الإنسانية في اليمن بين نقص التمويل وتقييد الوصول.
- أثر ضعف الرواتب والخدمات على شرعية الحكومة في المناطق المحررة.
- ملف المحتجزين بوصفه مدخلاً إنسانياً وسياسياً لاختبار جدية التسوية.

عشر: توصيات ختامية لصناع القرار

1. تحويل الرصد إلى أداة إنذار مبكر: ينبغي ألا يبقى الرصد مجرد متابعة شهرية، بل نظامًا يرصد التهديدات قبل تفاقمها.
2. تعزيز التحليل الاقتصادي: لا يمكن فهم استقرار الحكومة والمناطق المحررة دون إدماج المؤشرات الاقتصادية والمعيشية.
3. رفع مستوى الشفافية في القضايا الأمنية: قضايا الاغتيالات والانفلات الأمني يجب أن تدار بتحقيقات واضحة ونتائج معلنة.
4. توحيد الخطاب السياسي: تشتت الخطاب يمنح الحوثيين والأطراف الدولية مساحة أوسع لفرض أجنداتها.
5. ربط التسوية السياسية بالترتيبات الأمنية: أي اتفاق لا يتضمن ترتيبات للسلاح والمؤسسات وأمن المدن سيبقى هشًا.
6. جعل الملف الإنساني أولوية سياسية: المحتجزون، الصحفيون، العاملون الإنسانيون، النازحون، والجوع ملفات سياسية وإنسانية معًا.
7. بناء شراكات بحثية ودولية حول البحر الأحمر: يتطلب تصاعد أهمية باب المنذب إنتاج معرفة وسياسات أكثر تخصصًا.

ثاني عشر: خلاصة تقدير الموقف

يشير رصد أبريل 2026 إلى أن اليمن يقف أمام مرحلة تتسم بتعقيد متزايد، لا بسبب حدث واحد، بل بسبب تراكم عدة مسارات في وقت واحد: مسار سياسي بلا اختراق واضح، ومسار أمني هش، ومسار إنساني متدهور، ومسار اقتصادي ضعيف الحضور رغم خطورته.

وإذا كان النشاط الأممي والدولي يعكس استمرار الاهتمام بالملف اليمني، فإن غياب الثقة بين الأطراف، واستمرار الخلاف حول توصيف الحوثيين، وتعدد الفاعلين المحليين، وضعف احتكار الدولة للقوة، كلها عوامل تجعل أي تسوية قادمة بحاجة إلى مقارنة أكثر شمولًا.

الخلاصة: التسوية السياسية لن تنجح دون أمن، والأمن لن يستقر دون اقتصاد، والاقتصاد لن يتعافى دون مؤسسات، والمؤسسات لن تستعيد شرعيتها دون معالجة إنسانية وحقوقية جادة.